

# علم اللغة وحداثة المعجم

بقلم : دكتور علي القاسمي

الصناعة المعجمية فرع من فروع علم اللغة التطبيقي ، ولكن علماء اللغة المحدثين أهملوها لفترة طويلة في هذا القرن وانشغلوا عنها بالصوتيات والصرف والنحو . كما أن المعجميين ظلوا ينظرون الى صناعتهم على أنها فن لا يتفق ومناهج البحث الموضوعية التي ينتهجها علم اللغة الحديث وآثروا الاعتماد على التقاليد المعجمية والتطبيقات المألوفة . بيد أن تصاعد اهتمام اللغويين بالمعنى منذ أوائل الستينات في هذا القرن أدى الى عنايتهم بالصناعة المعجمية ورعايتهم لها . إلا أن هذه العناية وتلك الرعاية قد انصبتا على الصناعة المعجمية الأحادية اللغة ولم تشمل الصناعة المعجمية الثنائية اللغة .

وكتابتنا هذا محاولة تستهدف خلق صلة وثيقة بين نتائج البحوث اللغوية الحديثة والتطبيقات المعجمية بقية تحسين المعجمات الثنائية اللغة وتمكينها من المساهمة في نهضةنا الحاضرة . وقد شرعنا بفحص المعجمات الثنائية اللغة المتوفرة ودراستها ، فالفيناها تعاني جهلا في طبيعة اللغة ووظيفة المعجمي ، وتخلط بين الوصفية والمعارية ، ولا تفرق بين مهارة استيعاب اللغة ومهارة التعبير بها ، ولا تأخذ التطور أو التغير اللغوي في الاعتبار . ولا تميز بين اللغة المكتوبة واللغة المحكية مهما اتسعت الهوة بينهما . فاستقر رأينا على أن الحاجة ملحة لأصناف جديدة من المعجمات تنسج بوحدة الهللي ورحانة الأساس اللغوي .

---

✽ صدر من دار بريل للنشر في لايدن كتاب جديد للدكتور علي القاسمي استأثرت علم اللغة التطبيقي في جامعة الرياض وعنوانه :  
 Ali M. Al-Kasimi, Linguistics and Bilingual Dictionaries, Leiden: Brill,  
 1977.

وفي هذا المقال يتحدث الدكتور القاسمي عن نظراته الجديدة لصناعة المعجم .

وهكذا وضعنا تصنيفاً جديداً للمعجمات الثنائية اللغة لا كما هي موجودة عليه في الواقع بل كما ينبغي أن تكون عليه مستقبلاً . وطبقاً لتصنيفنا النومي الجديد نصنعنا أولاً ، أن يعد المعجم الثنائي اللغة إما لخدمة الناطقين بلغة المتن أو لخدمة الناطقين بلغة الشرح ، لأن حاجات هذين الفريقين من القراء متباينة ، ولا تؤدي محاولة الجمع بين مصالحهما إلا إلى سمويات لقوية وقنينة واقتصادية في صناعة المعجم . ونصنعنا ثانياً أن يقتصر المعجم إما على اللغة الفصحى فقط أو اللغة العامية فقط ، لأن الفروق الصوتية والصرفية والاعرابية واللفظية بينهما تجعل جمعهما في معجم واحد عملية مربكة للمعجمي والقارئ على السواء . وثالثاً ، أن يصنف المعجم إما لاستيعاب اللغة الأجنبية المنطوقة أو المكتوبة ، وأما للتعبير بها شعرياً أو تحريراً ، ذلكم لأن متطلبات هاتين المهارتين متباينة . ورابعاً ، أن يخصص المعجم لوصف اللغة إما كما هي عليه الآن أو كما كانت عليه في فترة زمنية سابقة ولا يجوز الخلط بين الفترات المختلفة في معجم ثنائي اللغة إلا إذا كان هذا المعجم قد أعد للمتخصصين في لغة اللغة وتاريخ تطور المفردات . ولقد عالجنا مشكلات الصناعة المعجمية وتنميطاتها في ضوء هذا التصنيف الجديد .

وحددنا علاقة النحو بالمعجم تحديداً يعيننا على معرفة المعلومات النحوية التي تدخل ضمن وظيفة المعجم . فوجدنا أن علم اللغة الحديث يعد المعجم « فهرساً للنحو » ، بمعنى أن النحو يقرر الأنواع والاصناف ويصف العلاقات القائمة بينها ، ثم يأتي المعجم فيعرض للمورفيمات واحدة واحدة ويشير إلى النوع أو الصنف الذي تنتمي له كل مورفيمية . والوصف اللغوي في المعجم الراهن ما زال ناقصاً ، إذ تكتفي المعجمات عادة بتسجيل أقسام الكلام التقليدية فقط من غير أن تشير إلى الاصناف الفرعية والأنواع الثانوية . ولهذا ينبغي تحسين المعلومات النحوية في المعجم كما وكيفا لمساعدة القارئ على استيعاب اللغة الأجنبية والتعبير بها . ولتحقيق ذلك ينبغي أن تحتوي مقدمة المعجم على وصف نحوي متنسق للغة الأجنبية يشتمل على تصنيف نحوي جيد للمورفيمات بحيث لا تحتاج في متن المعجم إلا إلى إشارة موجزة إلى الاصناف أو الأنواع المذكورة في المقدمة .

وإذا كان المعجم الثنائي اللغة يرمي إلى مساعدة القارئ على التعبير باللغة الأجنبية فلا مندوحة من تزويده بكيفية نطق المفردات . وهذا يتطلب إعادة تهجئة المداخل والشواهد تهجئة صوتية توضح نطق الكلمة حين تكون بمفردها وحين تكون مع غيرها من الالفاظ في سياق الكلام . ويجب ألا تقتصر إعادة التهجئة على تبيين

الفونيمات القطعية « الاصوات الساكنة والاصوات اللينة » بل يجب كذلك أن تبين الفونيمات غير المقطعية « كالنبر والتنم والموقف » . ويجب أن تشتمل مقدمة المعجم على مفتاح لرموز التهجئة الصوتية مع أمثلة توضيحية لكل رمز لمساعدة القارئ على التوصل الى النطق الصحيح . ولقد فضلنا التهجئات الفونيمية رغم ما تنصف به الاخيرة من دقة ووفرة تفاصيل . ذلك لأن التهجئات الفونيمية أسير استعمالا للقارئ غير المتخصص . وعالنا تغليط المعجمات بالنسبة للغة الواجب اعادة تهجئتها في المعجم الثنائي اللغة فوضعنا مبدأ جديدا ينص على اعادة تهجئة لغة المثن اذا كان المعجم معدا للناطقين بلغة الشرح . وعلى اعادة تهجئة الشرح اذا كان المعجم خاصا بالناطقين بلغة المثن .

ونحن نعتز أن طريقة التلغظ المقترحة ما تزال تكتنفها الصعوبات . ولهذا لم نتردد في تأييد « المعجم الناطق » الذي تدون مواده على بطاقات منفصلة ترتب ترتيبا ألفبائيا في درج أو أكثر بحيث يستطيع الطالب أن يتناول البطاقة المطلوبة ويضعها في جهاز تسجيل خاص فتقرأ له بما فيها من شواهد وأمثلة .

وحيثما تعرضنا الى مشكلات الدلالة في هذا الكتاب اقتصرنا على أهمها . فقد تطرقنا الى مسألة اختيار المقابلات في المعجم الثنائي اللغة ، فقسنا المقابلات الى مقابل ترجمي وهو الذي يتكون من لفظة واحدة ويمكن تضمينها حالا في عبارة أو جملة بلغة الشرح ، ومقابل تفسيري ويتكون من أكثر من لفظة واحدة ولا يمكن تضمينه حالا في عبارة أو جملة بلغة الشرح . وفضلنا المقابلات الترجمية لسهولة استعمالها من قبل القارئ الاجنبي . وحيثما لا يجد المعجمي مقابلا لدخل ما فانه لا بد وان يوجد باتباع إحدى طرائق اشتقاق الالفاظ المعروفة وهي تعريب اللفظة الاجنبية أو ترجمتها أو اختراع لفظة جديدة أو اضافة معنى جديد على كلمة موجودة من قبل أو التوسع في دلالة كلمة قائمة أو تحت كلمة جديدة من اصول مستمدة من اللغة ذاتها أو منها ومن لغة أخرى .

ولما كان من الصعوبة بمكان ايجاد مقابلات مطلقة لها الدلالة ذاتها والوظيفة النحوية عينها فقد أكدنا على ضرورة تنبيه القارئ الى مواطن الاختلاف بين المقابل والدخل لتجنبه الوقوع في أخطاء في الاستيعاب والتعبير باللغة الاجنبية .

ثم عالجنا مشكلة التمييز الدلالي الذي تكون الحاجة ماسة الى استخدامه عندما يكون للمقابل أكثر من معنى واحد أو عندما يكون للمدخل أكثر من مقال واحد ولا يستطيع القارئ التمييز بين هذه المقابلات . وهنا يعمل المميز الدلالي على التفريق بين دلالات هذه المقابلات المختلفة واستعمالاتها وأشارنا الى تخطيط المعجمات في معالجة هذه المشكلة .

وبعد دراسة التمييز الدلالي دراسة موضوعية وتحليل طبيعته تحليلًا دقيقًا وتعدد المواقع التي يكون ضروريا فيها وتعيين اللغة التي يجب أن يعطى بها توصلنا الى صيغ ثابتة تمكن استخدام المميزات الدلالية واللغة التي يصاغ بها وذلك على النحو الآتي :

أولا : في المعجم المفصص للتمييز :

$$ك = * م ( ك ) : و ك ( ك ) م$$

$$ك = * م ( ك ) : * م ( ك ) م$$

وثانيا في المعجم المفصص للفهم :

$$ك = * م ( ك )$$

$$ك = * م ( ك ) : * م ( ك ) م$$

وفي هذه الصيغ الأربع :

$$ك = المدخل$$

$$ك = المميز الدلالي للمدخل ، ويصاغ بلغة المتن$$

$$م = المقابل$$

$$م = المميز الدلالي للمقابل ، ويصاغ بلغة الشرح$$

$$* = تصدد المعاني$$

كـ = المميز الدلالي المشترك بين المدخل والمقابل ، ويصاغ بلفظ المتن .

دـ = المميز الدلالي المشترك بين المدخل والمقابل ، ويصاغ بلفظ الشرح .

ومن ثم أثرنا الى وسائل تحقيق التمييز الدلالي في المعجم مثل الترفيم ( أي استعمال النقط والفواصل وما أشبه ) والتعاريف والمرادفات ، والشواهد أو الأمثلة التوضيحية ، والنص على أقسام الكلام التي تنضوي تحتها المفردات ورموز استعمال الالفاظ التي توضح العلم أو الفن الذي تندرج تحته الكلمة والكلمات أو العبارات التوضيحية .

ومن المشكلات التي تواجهها الصناعة المعجمية مسألة توضيح العلاقات العضوية بين المفردات التي تنتمي الى عائلة لفظية واحدة . فحينما عدا بعض المعجمات التي تتناول العربية وبقية اللغات السامية العمة التي تنتهج الترتيب الجذري لمداخلها ، فإن الاغلبية الساحقة من المعجمات ترتب موادها ترتيباً ألفبائياً يؤدي الى تشتت مفردات العائلة اللفظية الواحدة في عرض المعجم وطوله .

وهذا لا يساعد القارئ على ادراك الصلات الاشتقاقية والدالية بين المفردات وهكذا يصعب عليه تعلم المواد الجديدة أو حفظها .

وليس من اليسر تعميم الترتيب الجذري في المعجمات قاطبة وذلك لسببين أولهما عدم تمكن القارئ غير المتخصص من العثور بسهولة على الالفاظ التي يبحث عنها إذا كانت قد جمعت تحت الجذر ، إذ يصعب على القارئ الاجنبي غير المتخصص أن يدرك أن كلمات ( استنهم ) و ( مفهوم ) تندرج تحت ( فهم ) مثلاً . وثانيهما أن التباين بين الانظمة الصرفية للغات يجعل من الترتيب الجذري أكثر ملاءمة لمجمعات اللغات السامية وأقل نفعاً في معجمات اللغات الاخرى . ونظراً لأننا نستهدف تيسير استخدام المعجم للقراء عامة ولأن أغلبية المعجمات الثنائية اللغة تتناول لغات غير سامية ، فقد كان علينا أن نسقط الترتيب الجذري من حسابنا ونسعى الى ابتكار وسيلة جديدة تحافظ على العلاقات بين مفردات العائلة اللفظية الواحدة . ولقد توصلنا الى طريقة جديدة أسميناها « طريقة جمع شمل العائلة اللفظية » تدعو الى اشتغال المعجم على دراسات اشتقاقية قصيرة للعوائل اللفظية حيثما دعت الضرورة وكحد أدنى يجب أن تحتوي المداخل الرئيسية على جميع المفردات المشتقة من الكلمة الاساسية وأن تدرج اثناباور الاصطلاحية في مداخل مستقلة تلي الكلمة الاساسية مباشرة .

وتناولنا الاتجاهات القائمة في تسجيل طريقة استعمال الالفاظ في المعجم بالتحليل ، فوجدنا ان هناك اتجاهين رئيسيين في هذا الباب اولهما الاتجاه التوجيهي الذي يتسم بتعليقات على الاستعمال بطابع وعقلي أو زجري كأن يصف بعض المفردات بالسوقية أو الانعطاف أو عدم اللياقة ، وثانيهما الاتجاه الوصفي الذي يستخدم مصطلحات ذات دلالات معاهدة لوصف طريقة استعمال الالفاظ .

وأهدنا من حيث المبدأ ضرورة قيام المعجم بتزويد القارئ بمعلومات مفيدة عن طريقة استعمال المفردات والتراكيب وذلك باستخدام نوعين من رموز الاستعمال لوصف كيفية استعمال أهل اللغة للمفردات والمصطلحات : أولهما رموز الاستعمال اللغوي مثل قياسي وغير قياسي ومحلي وشعري وطبي ، وثانيهما رموز الاستعمال الاجتماعي من قبيل ودي وعدائي ويستعمل للتصغير ويستعمل بين النساء فقط وما الى ذلك . ولكننا من ناحية أخرى فضلنا الاتجاه الوصفي انطلاقاً من إيماننا بأن مسؤولية المعجم أشبه ما تكون بمسؤولية المؤرخ الذي يسجل الاحداث كما تقع فعلاً لا كمسؤولية المشرع الذي يضع القوانين التي ينبغي ان يهتدي بها السلوك ويسير عليها الناس . وهكذا فإن وظيفة المعجم تنحصر في وصف اللغة المستعملة وتسجيلها وليس من مهمته وضع أسلوبها أو تفضيل صيغة على أخرى .

ولقد اختلف اللغويون والمجميون حول كيفية معرفة الاستعمال وتسجيله في المعجم أي تحديد الرموز الوصفية أو التقيدية وتوزيعها على مفردات المعجم وتمايزه الاصطلاحي . فاقترح بعضهم توجيه عدد من الاسئلة الى طائفة كبيرة من الناس لاستطلاع رأيهم في استعمال المفردات والتمايز الاصطلاحي موضوع البحث ، وهذا ما يطلق عليه بالاستفتاء . ودعا بعضهم الى استخدام ما يسمى بطريقة المحلفين ، حيث يتم اختيار عدد من الكتاب والمفكرين البارزين لاستفتائهم حول استعمال المفردات المتنازع على طريقة استعمالها . بيد أن لنا مآخذ على طريقتي الاستفتاء والمحلفين لأننا نعتقد أن ما يقال عن الاستعمال قد يختلف عما يمثل الاستعمال في الواقع . وأن خير طريقة لتسجيل الاستعمال هي استقراء اللغة المكتوبة والمحكية ووصفها بصورة موضوعية أمينة أي أننا يجب أن نلاحظ كيف يستعمل أبناء اللغة مفرداتها وتراكيبها والمعاني المركزية والهاسية .

ومن القضايا التي عرضناها قضية الشواهد التوضيحية . وعلى الرغم من أن سرد الشواهد من الشعر والنثر للتدليل على صحة وجود المفردات أو تبين سلوكها

الدلالي أو النحوي هو من سلب التقاليد المعجمية العربية ، فإن المعجمات الثنائية اللغة التي تصنف في العالم العربي في الوقت الراهن تكاد تغفل استخدام الشواهد أختلا مشينا - في حين أن الشواهد والأمثلة التوضيحية أضحت اليوم من مقومات المعجمات الانكليزية مثلا على الرغم من أن ذلك تقليد حديث العهد فيها إذ كان مستعملا في عهد الدكتور سمونيل جونسن الذي كان أول من ضمنها معجمه الذائع الصيت الموسوم بـ « معجم اللغة الانكليزية » الذي نشر لأول مرة سنة ١٧٥٥ م . وتعمل الشواهد في المعجم على شحن شغل القارئ ولعله عندما يرى اللفظة مستعملة في نص فعلي حسي ، وتتميق استيعابه للضوابط النحوية والدلالية والاسلوبية التي تنظم استعمال اللفظة وذلك من طريق وضع هذه الضوابط موضع التنفيذ - وفي المعجم الثنائي اللغة يمكن اختيار الشواهد بشكل يهدف الى اعطاء القارئ فكرة من حضارة الناطقين باللغة الاجنبية التي يتناولها المعجم .

وعلى الرغم من أن التقاليد المعجمية العربية تقتصر على الاستشهاد من الادب الجاهلي والادب الاسلامي في عصره الاول بل وعلى وجه الخصوص من الشعر الجاهلي والقرآن الكريم وتستند الشواهد الى قائلها ما أمكن فاننا أجزنا للمعجم الثنائي اللغة اقتباس شواهد من كافة عصور اللغة ما دامت هذه الشواهد قيد الاستعمال ، وليس من الضروري استناد الشواهد الى قائلها والمصادر التي استقيت منها لأنه ليس القائل هو المهم ، بل الكيفية التي استعملت بها الكلمة هي التي تهتم ، كما ان الاستناد الكامل يتطلب مساحة كبيرة - بل وأكثر من ذلك أجزنا للمعجم ومساعدته وضع الشواهد الموجزة لتحقيق الاقتصاد في حجم المعجم ونفقاته وتوجه الانتباه الى المشكل مباشرة - ولكننا أكدنا على ضرورة استخدام الشواهد التوضيحية بصورة منتظمة ومتساوقة بحيث يتبع كل معنى من معاني المدخل شاهد موجز واحد على الاقل ، وأن نترجم جميع الشواهد الى لغة القارئ لكيلا تصبح عديمة الفائدة بسبب الكلمات الغريبة التي قد ترد فيها .

ومن المسائل التي لم تبحث من قبل الشواهد الصورية ، وتأتي بها تشكيلات الخط والنقطة والمساحة التي تمثل الحوادث والاشياء والتي تظهر في بعض بداخل المعجم لتعزز فهم القارئ للتعريف أو المرادف - وقد جرت العادة على تضمين هذه الشواهد الصورية في المعجمات الاحادية اللغة في أوروبا وأمريكا ، وفي المعجمات الثنائية اللغة في العالم العربي بيد أن استخدامها لا يتم وفقا لمبادئ مدروسة أو

معلومة والدليل على ذلك أن أحدا لم يتطرق لبحث هذه المبادئ في الدراسات اللغوية أو المعجمية . وهناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن استخدام الصور والرسوم في المعجم شيء اعتباطي تتحكم فيه الصدفة وأهواء المحرر ومساعديه الذين لا ينظرون بجدية إلى أهمية الشواهد الصورية . فعندما عزم محررو معجم وبستر الدولي الثالث على إضافة ما يقرب من عشرة آلاف من المفردات والمعاني الجديدة التي لم تكن موجودة في طبعته الثانية لجأوا إلى تخفيض عدد اللوحات الملونة والرسوم بنسبة تتراوح ما بين الثلث والربع .

ونحن نغالفهم الرأي ونرى في الشواهد الصورية ضرورة لا غنى عنها في المعجم الجيد وتدعو إلى استعمالها بصورة منتظمة وعلى أسس قوية . فالشواهد الصورية تعمل على تفسير المقابل اللفظي وتزود القارئ بأشلة بصرية يمكن تمييزها للتوصل إلى إدراك مفهوم معين . وقد يتبادر إلى الذهن أن الشواهد الصورية ذات فاعلية محدودة لأنها لا تستعمل إلا مع الأسماء المجردة . غير أننا إذا أخذنا النظرة في الآلف الأول من الكلمات الشائعة الاستعمال وجدنا أن الأسماء تشكل قرابة نصف أقسام الكلام . بالإضافة إلى أن بإمكاننا استخدام الشواهد الصورية في توضيح الأعمال خاصة إذا استعملنا العناوين والتعليقات اللفظية معها .

وهناك من يقلل من شأن الشواهد الصورية استنادا إلى نظرية الاستبطان الذاتي التي تقول بأن القارئ لا يفهم مدلول الرسم ما لم يكن على دراية سابقة بفهم الشيء المرسوم . وإذا كانت هذه النظرية تجد لها بعض التطبيقات العملية فإن نظرية المنبه التي ترى بأن الإدراك الصوري يتم بفعله خصائص المنبه تصدق في حالات كثيرة أخرى . ومن هنا ينبغي ألا نهمل الشواهد الصورية في المعجم أو نفلل الاستفادة منها على أن يخضع استخدامها لضوابط موضوعية بشكل منتظم بحيث تستخدم كلما كانت خصائصها أقدر على التفريق والتمييز وأكثر اقتصادا من المقابلات اللفظية .

ومرضنا خصائص الشواهد البصرية الجيدة لتعين المعجمي في عملية الاختيار . وحددنا هذه الخصائص بالأيجاز ، والدقة ، وسهولة التفسير الذي يتطلب البساطة وال ضبط ، والكمال والوضوح .

ومن المسائل التي عني كتابنا بمعالجتها مكان المعجم الثنائي اللغة في برامج تعليم اللغات الأجنبية - فمن المعلوم أن الطريقة المباشرة في تدريس اللغات الأجنبية التي حظيت بالانتشار في النصف الأول من هذا القرن لا تحيد استخدام الترجمة بأي شكل من الأشكال ومن هنا استبعدت المعجم الثنائي اللغة من دروس اللغة الأجنبية • غير أن البحوث الرصينة في علم اللغة التطبيقي أثبتت أن العطر لا يمكن في استعمال اللغة القومية في أساءة استعمالها ولا مندوحة من الاستعانة بها للاقتصاد في الجهد والوقت اللازمين لتعليم اللغة الأجنبية فالمبتدئون في تعلم اللغة الأجنبية لا يفهمون معاني الكلمات إذا أعطيت باللغة الأجنبية ذاتها ولا مندوحة من تزويدهم بمعانيها بلغتهم القومية •

ويحتاج الطلاب ذوي المستوى المتوسط إلى معجم ثنائي اللغة أثناء قراءتهم النصوص المبسطة في اللغة الأجنبية • أما بالنسبة للطلاب المتقدمين فعليهم استخدام معجم أجنبي أحادي اللغة • غير أن فائدة هذا المعجم تقتصر على فهم النصوص المدونة باللغة الأجنبية • أما إذا أراد الطالب التعبير بتلك اللغة فعليه أن يستعين بمعجم ثنائي اللغة • ومن هنا تبرز أهمية المعجم الثنائي اللغة في تعلم اللغات الأجنبية •

ولقد أشرنا إلى أهمية تناول المعجم المدرسي لبناء الكلمة الفونيمية وتركيبها الصرفي والتغيرات النحوية التي تتعرض لها ، وسلوكها الامرابي ومعانيها وتناولنا هذه الأمور بشيء من التفصيل • ومن ناحية أخرى فإن وجود المعجم الجيد لا يكفي وحده بل ينبغي تزويد الطلاب بثقافة مجتمعية تمكنهم من معرفة كيفية استعمال المعجم والاستفادة منه إلى أقصى حد •

دكتور علي القاسمي